

العنف الطلابي في الجامعات الجزائرية مسببات و حلول

الأستاذ حاج الله مصطفى
جامعة المدية

مفهوم العنف (Violence):

يعرف العنف بأنه "الخُرْقُ بالأمر و قلة الرفق به، و هو ضد الرفق"¹، كما يعرف العنف في مكان العمل بأنه " الهجوم أو التهديد الفعلي للضحية، أو أنه العمل العنيف الذي يتضمن الإعتداء، أو الإغتصاب أو التهديد بهما و الذي يوجه لأشخاص في أماكن عملهم يؤدّون واجباتهم المطلوبة منهم"²، و يمكنني تعريف العنف في الجامعات إجرائيا بأنه الفعل الخارج عن حدود التعلم و التعليم و الذي يقوم به بعض الطلبة، و يتضمن الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على طلبة آخرين أو على العاملين في الجامعة أو الممتلكات المادية فيها.

استعراض لبعض أحداث العنف في الجامعات في العالم:

من المفيد استعراض بعض أحداث العنف التي وقعت في عدد من الجامعات في العالم - حدود معرفة الكاتب- للتعرف على طبيعة هذه الأحداث و الوعي بها و الحذر من مثلها، و منها:

- في الجامعات السيريلانكية قتل أحد تلاميذ السنة الثانية إدارة أعمال شغب حصلت في الجامعة في عام 2003م، و حيث حصلت أعمال عنف مشابهة في الثلاثة عقود الأخيرة، و التي أصبحت سائدة الآن في معظم الجامعات.
- في الجامعات البنغلاديشية انتشر العنف في (8) جامعات من أصل (21) جامعة، و أصيب (100) طالب بها و ذلك في شهر أكتوبر من عام 2005م.
- في الجامعات الإسبانية بشكل خاص، و في منطقة الباسك عموما، حيث يكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعات هدفا بحد ذاته للاغتيال، فهم يتواجدون في مكاتب لا أسماء لها للحماية من الاستهداف، و في إحدى الحوادث، أطلقت النار في إحدى الجامعات عام 2000م على عضوية هيئة تدريس و قتل أحدهما، و قد توقف البعض عن التدريس خوفا على حياته، و انتقل البعض للتدريس في مناطق أخرى آمنة، و من تبقى ممن يعتبر الأكثر تعرضا للخطر فقد تمت حمايته بتخصيص مرافق دائم له من الشرطة السرية في جميع الأماكن التي يرتادها.
- في الجامعات المكسيكية، و معظم جامعات أمريكا اللاتينية.
- في الجامعات الإيرانية حيث يحصل تعارض بين التقاليد و التمدن مما يسبب بعض أحداث العنف كما حصل في السنوات من 2000-2003م، و حيث أشار الرئيس السابق محمد خاتمي إلى أن الجامعات ليست مسارح للشغب، و التقليد الأعمى، و العنف.

- في الجامعات العراقية أصبح تهديد أعضاء هيئة التدريس فيها أو قتلهم علامة بارزة، حيث قتل في عام 2003 (48) أكاديمياً إما بسبب توجهاتهم السياسية أو بسبب قراراتهم الإدارية.

في الجامعات الأردنية حيث لوحظ ازدياد عدد المشاجرات بين الطلبة، أو تهديدهم للأكاديميين من خلال حركات الجسم، أو الاعتداء عليهم أو على أو على الممتلكات الخاصة، وفي دراسة للباحث عصام الفقهاء حول الميل إلى العنف لدى طلبة جامعة فيلادلفيا وجدت المستويات الآتية: عديمو الميل إلى العنف والسلوك العدواني (47,5%)، و قليلو الميل إلى العنف والسلوك العدواني (44,3%)، و متوسطوا الميل إلى العنف والسلوك العدواني (8%)³، و كثيروا الميل إلى العنف والسلوك العدواني (0,2%)، وكما ظهر من نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً ذا دلالة إحصائية بين درجة الميل إلى العنف والسلوك العدواني وبين المتغيرات المستقلة: الجنس، المعدل التراكمي، و عدد أفراد الأسرة، أما متغيراً الكلية و دخل الأسرة فليس لأي منهما أي تأثير دال إحصائياً.

أسبابه في الجامعات:

تختلف أسباب العنف باختلاف الجامعات، معتمدة على أعداد الطلبة، ونوعيتهم، ومكان إقامتهم، و بيئاتهم، و لكن يمكن إجمال الأسباب العامة للعنف في الجامعات بما يلي:

1. التعصب العشائري، وانشغال فكر و عقل الطلبة باللغة العشائرية و عدم الاستجابة لدواعي المرحلة الحالية من تكاتف و تضامن.
2. التعامل مع نوعية معينة من الطلبة ممن لها تاريخ ببعض أعمال العنف أو السلوكيات الأخرى غير المقبولة.
3. تناول الطلبة للكحول و ما يحدثه من آثار نفسية.
4. خلفية فكرية للطلبة عن دخوله الجامعة حول مقولة " من دخل بيت أبي سفيان فهو آمن"، و رضوخ الجامعة لهذا الفكر
5. تحريك الطلبة من قبل بعض التكتلات أو الأحزاب التي ينتمون إليها لنشر أفكارها و توجهاتها.
6. قوة الطلبة المستمدة من إمكانياتهم المادية التي سمحت لهم بالالتحاق بالجامعات و خاصة الأهلية منها.
7. الخلاف على نواح مادية، كما يحصل عند مطالبة أحدهم برد ما استلفه آخر منه و رفض الآخر.
8. أمور تتعلق بالنواحي العاطفية، و التي غالباً ما يكون مردها التعصب العشائري.
9. الأعداد الكبير للطلبة، و خاصة في القاعات التدريسية، و ما يحدثه من نقص في الإشراف عليهم و توجيههم.⁴
10. البيئة الجامعية و ليس المجتمع، حيث يميل الطلبة للاتحاد في مجموعات، بحكم حاجاتهم و ميولهم، و منها بحثهم عن القوة.⁵

11. التباين الواضح بين الطلبة من حيث وجود بعضهم متمسكا بتقاليد الماضي و عاداته و بين من يقلد الآخرين – وخاصة بما يروونه على الفضائيات المختلفة- سواء في العادات أو التصرفات أو طريقة اللبس و غيرها.
12. عدم وجود احتياطات أمنية كافية (تصميم بيئي غير مناسب).
13. التعددية الحزبية، و انتماء الطلبة لأحزاب سياسية مختلفة.
14. دخول أشخاص غرباء إلى الحرم الجامعي أو طلبة من جامعات أخرى.
15. الافتقار إلى دورات تدريبية خاصة بالعاملين في الجامعة، أو إلى سياسة معينة لاتباعها تمنع المواجهة مع الطلبة الثائرين أو النقاش معهم.
16. تأخر المعنيين بالأمر في الجامعات بالتحقيق في أعمال العنف التي تحصل بها في الوقت المناسب.
17. التأخر بتنفيذ بعض القرارات الحازمة و الرادعة، و قد يكون مرد ذلك الخوف من قوة الأحزاب أو الاتحادات الطلابية ذات الأعداد الكبيرة، أو من الأفراد الذين لهم سلطة سياسية أو اقتصادية في المجتمع.
18. التباين في تعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة في نفس القسم و في أقسام مختلفة في الجامعة الواحدة و في الجامعات المختلفة.
19. التحيز في معاملة أعضاء هيئة التدريس من الذكور نحو الطالبات (كما يحصل في إحدى الجامعات السيريلانكية).
20. الوساطة و المحسوبة في تعيين بعض العاملين في الجامعات، و كذلك في إلحاق بعض الطلبة أو التساهل معهم في مخالقاتهم.

المبحث الرابع: مبررات و خصائص العنف

على الرغم من أن العديد من الباحثين المهتمين بالعنف و الجريمة يرون أن أسباب السلوك العنيف أمر شخصي و معقد إلى درجة كبيرة و من الصعب الوقوف على سبب بعينه في الأوساط الجامعية و المدارس، رغم وجود فئة مثقفة تنشط في هذا الوسط. إلا أننا لاحظنا تنامي هذه الظاهرة في الأوساط الجامعية خاصة و يمكن حصر بعض العوامل الاجتماعية و اقتصادية، سياسية و بيئية.

أولاً: مبررات العنف

1. المبررات الاجتماعية:

قد ينشئ بعض من يسلك السلوك العنيف و العدوان في بيئة اجتماعية منحطة تبجل النشاط الإجرامي و تراه أسلوباً سوياً و مناسباً للحياة، و لذلك نجد أن العنيف يتم تعلمه في ظل نظام تربوي يدعم كافة الأشكال الأنشطة المضادة للمجتمع.⁶ وفي بعض الحالات نجد أن الأمر يعود إلى عجز عن تعلم السلوك الاجتماعي بدلا من أن يكون تعلماً لأنواع من السلوكيات الغير اجتماعية ذلك أن التفكك الأسري، و المستوى الأخلاقي للأسرة، لا يساعد الفرد على اكتساب قيم أخلاقية تساعد في تكوين شخصية تندمج في المجتمع و تحترم قيمه، و بالتالي تحترم أفراد هذا المجتمع و تحسن معاملتهم.

تصف سلوى العامري الطلاب الجامعيين بقولها أنهم يمثلون إسهاما في تصور المستقبل، و هم أكثر قطاعات المجتمع حيوية و ديناميكية، و لذلك فإن الفئة الشبابية و الطلابية بالذات، تكتسي تمايزا بين فئات المجتمع الأخرى و ذلك بسبب دورها الفعّال و مواقفها المتميزة من قضايا المجتمع الأساسية لذلك كان من غير المنطقي إستيعاد هذه الفئة من جموع المثقفين.⁷

و إذا أخذنا بالتفسير البنائي الوظيفي في هذا الشأن، يمكن تحديد بعض العوامل الاجتماعية المسببة للعنف كما يلي:

أ- التوزيع الغير العادل للثروة.

ب- الحرمان الاجتماعي.

ت- سوء التنشئة الاجتماعية.

ث- الخلل في البناء الأسري.

عند وجود خلل في تقسيم الثروة ينتج عنه فوارق في البنية المكونة للمجتمع و منه يصبح للمجتمعات طبقات غير متساوية في الدخول مع يؤدي إلى وجود طبقة ميسورة تتمتع بكل ملتزمات الحياة في حين توجد طبقة أخرى محرومة منها و بالتالي يصبح هناك نوع من عدم تكافؤ الفرص و التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية تكون سببا لإنتفاض الأفراد و لجوئها إلى العنف بسبب إحساسها بالظلم و عدم حصولها على نصيبها من الثروة، و هذا ما يؤكد في وجود علاقة متبادلة بين ارتفاع مستوى جرائم العنف و المظاهر المتصلة مباشرة بالفقر، منها كثافة السكان و كثرة إنتقالهم بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأسر بدون معيل.⁸

و يرى علي ليلي أن المجتمع لما يعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للشباب سوف يدفع الشباب، بل يجد نفسه تحت ضغوطات مفروضة عليه أن يسلك الطرق الصعبة و الخطيرة، فيصبح يعيش داخل المجتمع رافضا له، كما يعمل على إنتهاج ثقافة الانزواء و الانسحاب من الحياة الاجتماعية. كما نجد أن شباب البلدان النامية يميلون إلى الهجرة إلى الخارج.⁹

كما أن الحرمان الاجتماعي غالبا ما يؤدي إلى دخول الفرد أو الجماعة في حالة من الإحباط حيث يرى طلعت إبراهيم لطفي أن « ... كثيرا من الإحباط الذي يؤدي إلى العنف يظهر نتيجة عدم العدالة و عدم المساواة داخل المجتمع »¹⁰

زيادة على أن سوء التنشئة الاجتماعية في تعليم الأفراد الاتجاهات و القيم و السلوك الملائم حيث التنشئة الاجتماعية تعرف على أنها « العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة إجتماعية من خلال تعلم ثقافتها، و معرفة دوره فيها».¹¹

و بالتالي فإن التنشئة الاجتماعية حسب عبد الغني مغربي هي الاسمنت الذي بواسطته يتم تكوين الشخصية، و هذه العملية لا تعرف توقف إلا بزوال الأفراد أي أنها تستمر إلى موت الفرد.¹²

و بالتالي فإن سوء التنشئة الاجتماعية أو نجاحها تعتبر من المحددات الأساسية في تكوين شخصية و لجونها إلى إنتهاج السلوك العنيف في المجتمع، لأنه يلجأ إلى ترجمة السلوكات التي نشأ عليها أو نشأ في وسطها.

و لا يمكن إهمال هنا الجانب الديني في تكوين شخصية الشباب و الطلاب حيث أن تنشئة الطفل على الأخلاق الفاضلة و التسامح و إحترام الغير، و العفو عند المقدرة هي من ركائز الدين في التربية و بالتالي تساعد الفرد على تلافي نهج العنف و الجريمة.

حيث أصبح جليا لجوء الشباب من خلال العبارات الرياضية للأخلاقية في حالة خسارة في لعبة ما كما أصبحت تظهر حديثا الجرائم العاطفية الناتجة عن العلاقات العاطفية داخل الجامعة و خارجها حيث أن عدم نجاحها يدفع بالبعض إلى اللجوء للعنف للتعبير عن الفشل عن المحافظة على هذه العلاقة.

كما أن التفكك الأسري الذي يعيش فيه الفرد أو كبر حجم الأسرة الناتج عنه ضغوط أسرية، خاصة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية الدخل كما يثبت العديد من التحليلات وجود علاقة بين اللجوء إلى العنف و الظروف السيئة للسكن، فالإقامة بمسكن يفتقد إلى شروط الحياة الضرورية، أو الضيق الشديد يجعل الفرد ينطبق من هذه الظروف و يحاول التعبير عنها بانتهاج سلوكات عنيفة انتقاما من الظروف المعيشية السيئة أو من أجل التعبير عنها.

2. الميراث الاقتصادية:

إن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للفرد تؤثر مباشرة في سلوكه داخل مجتمعه و ينعكس ذلك في معاملته مع أفراد مجتمعه، فإن إنعدام الأمن الاقتصادي، و كان هناك خوفا من المستقبل فإنه يلجأ إلى البحث عن بدائل اقتصادية بطرق أخرى و إن كانت غير مشروعة بهدف تحقيق أمن و ضمان إقتصادي يحقق له طموحاته و هي الوصول إلى طبقة إجتماعية تناسب مركزه المهني.¹³

و إذا كان الفرد دخله منخفض يعني أنه غير قادر على الإدخار و تجميع الأصول و يجد هذا بدوره على التعامل مع الأزمة عندما تنزل بهم فيصبح هاجسه هو الحصول على المال و الرفاه.¹⁴

و تأتي أهمية العامل الاقتصادي من حيث إشباع حاجات الأفراد المادية و المعنوية الضرورية للعيش كالمسكن و الأجر أو الدخل الذي يعمل على تلبية حاجات للأفراد المختلفة و في هذا الإطار يمكن القول أن الدخل الغير كافي يعرقل عملية إشباع الحاجات، كما أن الغنى الفاحش قد يفسد السلوك لدى الفرد الاستهلاكي و قد تظهر بعض الممارسات غير الأخلاقية كالتكبر، و هذا ما تطرق إليه العالم دوركايم في تفسيره للمعيارية الاقتصادية حيث أن الأزمة الاقتصادية المفاجئة تؤدي إلى فقدان القيم كما أن الرخاء الاقتصادي يمكن أن يؤدي أيضا إلى فقدان المعايير.

و من بين العوامل الاقتصادية الدافعة إلى السلوك العنيف، الإنفتاح الاقتصادي و هو انفتاح دولي على رأس المالي المحلي و الأجنبي من أجل الاستثمار في البلد و بالتالي توريد المال و الخبرة التكنولوجية و اليد العاملة و بالتالي يمكن أن تأتي

هذه الخبرا الوافدة بثقافات جديدة و دخيلة على المجتمع لم يكن مهيناً لها، و يكون تأثيرها المباشر على فئة للشباب و يمكن أن يكون لها وقع خاص على الطلاب الجامعيين.

و كانت الباحثة أماني عبد الرحمان صالح قد أبرزت انعكاس سياسة التفتح الاقتصادي على طلاب بلدان العالم الثالث، و الطلبة المصريين شأنهم شأن طلاب هذه المجتمعات النامية: « لقد عبرت الحركة الطلابية عن تأثرها بتراكم عوامل الأزمة الاقتصادية و اتساع الفجوة في الدخول و تفاقم التناقضات الاجتماعية كنتيجة للأنشطة الاقتصادية الخاصة التي تشجعها النخبة الحاكمة في مجال القطاع الخاص، و نادى الطلبة بالحد من إنتاج و إستيراد السلع الترفيحية، و الحد من امتيازات القطاع العام»¹⁵.

و ترى سهير صالح الدين أن سياسة الإنفتاح الاقتصادي قد كانت لها تأثيرات سلبية على الجانب الإجتماعي للمجتمع عامة، و عند فئة الطلاب بصورة خاصة، حيث تقول في هذا الشأن:«لقد أدى الانفتاح في تطبيقه غير العلمي إلى فوضى صارخة و اختل نظام الطبقات في مصر... كما أسهم الانفتاح في هبوط شرائح في المجتمع خاصة المتعلمين منهم»¹⁶.

كما تعد البطالة ظاهرة مشتركة مع جميع الشعوب و تعرف البطالة على أنها " الحالة التي يكون فيها مجموع الأفراد المنتمون لقوة العمل و الراغبون فيه و القادرون عليه و الباحثون عنه غير أنهم لا يجدونه"¹⁷.

فأسباب البطالة تعود إلى شقين رئيسيين الشق الأول هو طغيان الآلات التكنولوجية المتطورة التي بفضلها يستغنى على العديد من اليد العاملة و الكساد الاقتصادي، للدولة النامية فالبطالة ناجمة عن بطء في تسيير معدلات التنمية، و التخطيط الغير مدروس في المشاريع التنموية إضافة إلى الإختلال الواضح في البناء التعليمي أي عدم توازي الهيكل التعليمي مع متطلبات سوق العمل، زيادة على الضعف في الطفرات التكنولوجية المواكبة لتغيراتها الموجودة في الدول المتقدمة، و هو ما يولد إحباط لدى الطلاب الجامعيين من المصير المحتوم بعد سنوات التكوين في الجامعة و هو راجع إلى تخلي النظام الحاكم في الالتزام بتشغيل الجامعيين، ما أدى إلى ازدياد أعداد الخريجين البطالين، زيادة على الإنكماش الاقتصادي و تسريح الكثير من الأيدي العاملة، إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار اللازم و إن وجد فإن القائمون يجدون أنفسهم ملزمون على استيراد اليد العاملة المؤهلة و هذا لإفتقارها داخل البلد نتيجة ما ذكرناه حول إختلال النظام التعليمي و متطلبات سوق الشغل.

و حول تأثير البطالة على حياة الشباب يقول بومرور أن الرفض الذي يبديه الطلاب تجاه سياسات التي نتجت عنها ظاهرة البطالة، هذا الرفض في جوهره هو تعبير عن الإستياء و الإحباط الذي يصاحبهم في الحياة بسبب ضياع أحلامهم و أهدافهم المستقبلية، و كان هذا الإستياء قد شكل اهتماما مشتركا بين الشباب و الطلاب..

و يرى بومرور أن النشاط الإحتجاجي للطلاب هو تعبير عن استياء و طموح الشباب ككل، و ليس للطلاب وحدهم.¹⁸

يمكن القول أن ظاهرة البطالة التي تفشت في المجتمع الجزائري تعد عاملا مؤثر على الشباب و الطلبة يولد لديهم الإحباط و القلق و الإستياء و الخوف من المستقبل، و منه يصبح لدى الطالب الجامعي و هو في طور التكوين هاجس البطالة يراوده طيلة فترة التكوين و يكون لديه كبت و قلق يبحث عن أي فرصة سانحة للتعبير عن مشاعره و حالته الإجتماعية المزرية كعمليات الإحتجاج و الإضرابات و الفوضى من أجل التنفيس عن مكنوناته.

ثالثا: المبررات السياسية

يرسم كل مجتمع السياسة التي يرضيها لنفسه و التي تحقق له غاياته و أهدافه في مختلف مجالات الحياة و ميادينها، و السياسة هي أداة للمجتمع توجه الطاقات و العقليات المجتمعية نحو أهداف منشودة و محددة، و هي بالتالي معنية بتحقيق التوازن بين جوانب الحياة الإجتماعية، و مؤسساتها المختلفة كما تعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية بين طبقات المجتمع، كما تعمل السياسة على تهيئة على إتباع الأساليب الديمقراطية من أجل السماح لأكبر فئة من المجتمع للمشاركة السياسية و بالتالي المشاركة في نظام الحكم ، كما تسمح لفئات المجتمع الطلابية و العمالية و الفنية بالإختيار الديمقراطي حيث يصبح الفرد يشعر بنفسه و بقيمته داخل المجتمع.

كما أن البرامج السياسية و المخططات معنية بتحديد أهداف و إقامة مؤسسات.

غير أن التوجهات السياسية لفئات المجتمع كثيرا ما تؤدي إلى الصدام و النزعات خاصة في الدول الحديثة العهد مع الديموقراطية و قد قسم الباحثين العنف السياسي إلى نوعين، أما الأول فهو العنف السياسي الداخلي و غالبا ما يحدث محليا داخل مجال الدولة، في حين تجري مجريا العنف السياسي الخارجي خارج نطاق الدولة . أما صور العنف السياسي و مرتكزاتها فقد حددت وفقا لمجريات الأحداث العنيفة داخل الدولة و خارجها فإذا كان العنف السياسي داخلي فإنه يأخذ شكلين: 19

- عنف سياسي من أسفل إلى أعلى:

و هذا الشكل غالبا ما يصدر من الأفراد أو الجماعات الذين لا ينتمون إلى السلطة الحاكمة، و ليست لهم القوة الدستورية و الغطاء القانوني المعترف به من قبل الحكومة، و تمارس هذه الجماعات العنف ضد السلطة و ذلك من أجل تحقيق سياسية أو دينية أو إقتصادية و من أبرز أهدافها هو التمسك بالهوية و التعصب إليها و العمل من أجل الاستقلال عن الدولة و الانفصال، و غالبا ما يصاحب تلك المحاولات الكثير من أحداث العنف الدامية.

- عنف سياسي من أعلى إلى أسفل:

و يطلق عليه اسم عنف السلطة، و في هذه الحالة يستنفر جهاز السلطة إمكاناته الأمنية سواء كانت شرطة أو جيش إضافة إلى المؤسسة القضائية من أجل ممارسة العنف، سواء كان قانونيا أم قمعيا.

و الصراع على التمسك بالهوية يمثل أعلى مراتب التطرف و العنف حيث يحاول الأفراد و خاصة الطلبة الجامعيين التعصب لهويتهم و محاربة كل أشكال الذوبان أو الإنصياح إلى هويات أخرى و هي تصبح تمثل لهم مصدر فخر و اعتزاز و بالتالي يبذل كل ما في وسعه للحفاظ عليها بكل الوسائل إن كانت سلمية أو إحتجاجية نقابية أو مظاهرات تتخللها سلوكات عنيفة.

و تعتبر الهوية حسب ادريس العكرة « تحتل المرتبة الرئيسية في لائحة المطالب للشعوب و الجماعات في مجتمعاتنا المعاصرة، إذ لا شئ يعني الإنسان الفرد لا من حيث نسبه للفرد للحرية التي يتمتع بها و لا من حيث مستواه التعليمي، الثقافي أو المادي، و عندما تكون الهوية هدفا يسعى إلى تحقيقه الأفراد و الجماعات تصبح أعمال العنف التي يلجؤون إليها ليس فقط مبررة قانونا و عرفا و أخلاقيا». 20 و يذكر حسين توفيق أن العنف السياسي قد يمارس من طرف النظام و ذلك بإستخدامه كل قواته المسلحة و هنا يصبح يسمى عنف رسمي، و تكون حجته حفظ النظام و الحفاظ على المؤسسات و استمرارية الدولة، لكنه في الكثير من الأحيان يكون الغرض من ذلك هو القضاء على الأصوات المعارضة خاصة الفئات المتعلمة كالهيئات الجامعية من طلبة و أساتذة، و قد يمارس العنف من طرف الأفراد أو بعض الجماعات ضد النظام من أجل تصويب السياسات الحكومية و التأثير عليها إن كانت هذه القرارات تمثل تهديد على الحريات الفردية و الجماعية. 21

و يمكننا تحديد أبرز العوامل المسببة لعنف الشباب في المجال السياسي كما يلي: 22

- ضعف المشاركة في إتخاذ القرارات:

يرى الكثير من الباحثين أن المشاركة السياسية جوهرها هي حلقة فاعلة في محرك الحياة الإجتماعية حيث يستطيع الفرد من خلالها أن يقوم بدور سياسي من أبرز فوائده مشاركة الفرد في خدمة مجتمعه و السبيل في تحقيق و إنجاز تلك الأهداف. 23

غير أن المنظور التقليدي لمفهوم المشاركة السياسي هو العضوية في الأحزاب السياسية و الإنخراط في الهيئات و الجمعيات و التصويت في الإنتخابات. في حين أن المشاركة السياسية تعني إشتراك المواطن أو الطالب في صناعة القرار السياسي الذي يهم كل واحد منهم إن كان في المجتمع، الجامعة، الأسرة، المدرسة، العدالة و الإقتصاد.

إلا أننا نظرنا إلى الطالب الجامعي في الجامعة الجزائرية نجده يغرف عن المشاركة السياسية و نجد أن نسبه متدنية و ضئيلة بالنسبة لفئات المجتمع الأخرى، حيث المفهوم السائد لدى الطالب الجامعي هو الولوج إلى الجامعة هو أصلا من أجل البحث العلمي فقط فهو لا يحبذ المشاركة السياسية لفهمه الخاطئ للميدان السياسي و الذي هو من المفروض على الطالب الجامعي أن يستفيد المجتمع من تكوينه العلمي

و مركزه الجامعي من أجل المساهمة في القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات و تصويبها إن أخطأت و كذا مدها بالأفكار و النصائح، و بالتالي تكون هنا مساهمته إيجابية تعود بالفائدة عليه كطالب جامعي و للمؤسسة الجامعية و كذا للمجتمع بصفته عضوا في هذا المجتمع .

لكن هذا الغرور من الطالب الجامعي جعل فئات صغيرة تنشط سياسيا داخل الجامعة و هي متعصبة للأحزاب التي تنتمي إليها و هي غالبا يطغى عليها أحد النقيضين أصحاب التوجه الديني و أصحاب التوجه العلماني، و هو ما نشهده في أغلبية الجامعات، كما أننا نشهد تعصب من نوع آخر و هو التعصب الجهوي القائم على الهوية، كأننا نجد تقسيم على أساس المناطق الجغرافي و كمثل على ذلك نجد تقسيمات داخل الجامعات على أساس أصحاب الشرق الجزائري أو منطقة القبائل أو فئات تنتمي إلى الوسط و فئات تنتمي إلى الصحراء أو البعض إلى الغرب الجزائري فغالبا ما نجد صراعات و نعرات سياسية تقوم على أساس الإنتماء الجغرافي فكل طرف من هؤلاء يحاول التمسك بهويته و الدفاع عنها بكل الوسائل و بقيم التكتلات السياسية على أساسها.

- الفراغ السياسي لدى الشباب:

إن أبرز العوامل التي تؤدي بالشباب إلى ممارسة العنف عامة و العنف السياسي بوجه خاص هو غياب برامج تربوية تنشئية في المجال السياسي تكون موجهة لفئة الشباب و تنفيذ هذه البرامج من خلال مدارس و برامج الإعلام، ذلك أن أغلب التنظيمات الشبابية الجزائرية و بمختلف أنواعها نجد أنها قد تخلت عن إهتمامها بالشباب ثقافيا و سياسيا، هذا ما جعل غياب الثقافة السياسية لدى الشباب و عدم إهتمامهم بالنشاطات السياسية، فنجد إهتمام الشباب يطغى عليه التوجه الرياضي و الفني غير أن الإهتمام السياسي يكون نسبته منعدم.

فغالبا ما نجد أن هناك سورا من حديد بين الشباب و بين أمور السياسة و الفهم الصحيح لما يتم في النواحي السياسية، و هو ما يوقع في الكثير من الأحيان موجات الإضطراب و الإحتجاجات العنيفة و يشكلون وقودا للثورات و التمردات العشوائية.²⁴

و هو ما اتضح لنا مثلا في عام 2011 في حين كانت مجتمعات عربية لها طروحات سياسية مناهضة لنظام الحكم الاستبدالي في بلدانها فقامت بمظاهرات سياسية محاولة التخلص من هذه الحكومات الشمولية بغض النظر عن اتفاقنا أو اعتراضنا ما أصبح يسمى بالربيع العربي نجد أن الشباب الجزائري خرج في نفس وقت هاته الإنتفاضات و قام بحرق المؤسسات و وسائل المواصلات و الاعتداءات على الأشخاص و الممتلكات و السبب في ذلك هو الفراغ السياسي الذي يعانيه الشباب و عدم فهم الأمور السياسية و كذا عدم الهيكلية في الأحزاب السياسية كما نجد تقصير من هاته الأحزاب في احتضان هؤلاء الشباب، و الرجوع إليهم سوى في أوقات الإنتخابات فقط من أجل اكتساب أصوات إنتخابية عابرة و محكمة لزمان محدد.

- التبعية السياسية:

حسب العديد من الأبحاث و الدراسات فإن زيادة حجم التبعية السياسية تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث العنف السياسي، ذلك أن التبعية تساهم في حدوث مجموعة من الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية السلبية التي تعمل على تغلغل بعض الثقافات و تعميق بعض الإختلالات في المجتمع و خلق بيئة مناسبة لبروز أحداث العنف السياسي.

و هذا ما ذكرناه سابقا أن الفئة القليلة الموجودة على مستوى الجامعات لها ولاءات سياسية محددة تصل إلى حد التعصب فكل من يخاف آرائها السياسية أو اتجاهاتها الدينية أو الفكرية فهو معادي لها و هذا منذ أن كان الصراع على مستوى الجامعات في سنوات السبعينات عقائدي فكري. فكانت هناك مجموعات تتبنى الفكر الفكري الماركسي الإشتراكي و فئات لها توجه ديني فوصل الصراع أشده في سنوات السبعينات خاصة سنة 1976 عندما كان الرئيس الراحل في مراحل إقرار الميثاق الوطني ظهرت مجموعات دينية على مستوى الجامعات تعارض هذه الأفكار لتضمنها أفكار تعتبر تراجعا عن المبادئ الإسلامية التي انطلقت على أنها الثورة الجزائرية و تعتبر تبعية للفكر الشيوعي حسب هذه المجموعات و التي كان يقودها الشيخ محفوظ نخاح رحمه الله و أتباعه و كانت لها نواة على مستوى معظم الجامعات ما أدى إلى نشوب صراعات داخل الجامعات، فقامت السلطات بإعتقال العديد من هؤلاء الطلبة كذلك في سنوات الثمانينات ظهرت هناك حركات طلابية على مستوى الجامعة المركزية بالعاصمة تنادي بتطبيق المشروع الإسلامي و التفتح الديمقراطي و هو ما اعتبرته السلطات تبعية سياسية لفكر الإخوان المسلمين بمصر.

- فقدان الثقة في السلطات الحاكمة:

فقدان الثقة يقصد بها غياب الثقة بين الحاكم و المحكوم فيصبح الشعب لا يعير اهتماما بسياسات الحكومة و لا لقراراتها، فهو بالنسبة إليه القائمون على الحكم لا يقومون بمصارحة الشعوب و أن كل ما يتخذ من قرارات هو عبارة عن وعود لا تعرف طريقا للتنفيذ و هذا بعد تجارب سابقة مرّت عليه فغياب الأسلوب الديمقراطي في الحكم و غياب التداول على السلطة يعتبر مؤشرا كافيا إليه لإعتبار النظام فاسد و لا يثق في قراراته لأنه بالنسبة إليه النظام الذي لا يعمل من أجل التداول على السلطة فهو يعمل المستحيل من أجل التمسك بالسلطة و التمتع بإمتهانها عكس البلدان الديمقراطية التي يعمل حاكمها من أجل مصلحة شعبه لأنه يعلم أن هناك نهاية و فترة محددة لحكمه و بالتالي عليه العمل بصدق و تقاني من أجل ترك بصمته و كسب ثقة محكوميه و بالتالي تكون نسبة العنف السياسي قليلة لأنه هناك طرق و آليات شفافة و ديموقراطية من أجل الوصول إلى الحكم و كسب ثقة الجماهير.

- ممارسة أجهزة السلطة:

تقوم بعض الأجهزة الرسمية بممارسات سلوكات عنيفة و قمعية من أجل حفظ النظام و تكون ممارساتها أشد قسوة لما تتصادم مع المجموعات التي تعتبرها مهددة

لمصالحها فتقوم بالتصبيح على نشاطها و مراقبة تصرفاتها مما يقلق الجماعات الأخرى و يدفع بها إلى اتخاذ مواقف حذرة و التأهب للمواجهة و المصادمة مع السلطة مع ما يجعلها قابلة للإستفزاز و مع مرور الوقت تميل بعض هذه الجماعات إلى الإستغلال و الإنسحاب من الحياة السياسية و الاجتماعية أو المصادمة مع المجتمع و إعلان التمرد و الثورة عليه.²⁵

رابعاً: المبررات الثقافية

إن الأساس التي تعتمد عليه أي مجتمعات في التنمية و التطور هو تماسك شعوبها و مستوى التعليمي لهؤلاء الأفراد فلا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم دون نهضة فكرية و تعليمية تعتمد على خطط و مناهج موضوعية ذلك أن انسجام الخطط التعليمية مع المشروعات التنموية تجعل من المجتمع رافضاً للعنف قابلاً للمشاركة المجتمعية.

ذلك أن النظام التعليمي و التربوي في الجزائر شهد الكثير من الإجذبات السياسية في حين أن السلطات اعتمدت مجانية التعليم إدراكاً منها على أهمية التكوين العلمي بالنسبة لأي تنمية إلا أن الصراعات السياسية منذ الإستقلال جعلت النظام التربوي يميل أحياناً إلى الإتجاه الغربي فيغذي العنف و الكراهية لدى الطرف الآخر و أحياناً أخرى نجه يميل إلى الإتجاه التعريبي الإسلامي فيتهمه الطرف الآخر بأنه يشجع في تكوين التطرف في المدارس و قيامه على أساس ديني ما دفع البعض إلى توجيه انتقادات لأذعة إلى النظام التربوي و إتهامه بالسبب في التطرف الديني و الصراعات التي قامت في الجزائر و وصلت أوجها إلى صدامات مسلحة و حركات ارهابية في سنوات التسعينات مما جعل البعض ممن يدعو بالتيار التغربي بإلغاء مادة التربية الإسلامية من المدارس الجزائرية، في حين أنه من المفروض أن مؤسسات التربية و الجامعات تقدم المنتج الصالح و النافع للمجتمع الذي يقوم على نبذ العنف هذا يجعلنا نتساءل إن كانت المؤسسات التربوية مؤسسات منتجة للعنف أم مؤسسات تحتضن بداخلها العنف و الأفراد العنفيين؟.

من الملاحظ أن سياسة التعليم في الجزائر أصبحت تعتمد على الزيادة في عدد الطلبة دون مراعاة الكيف من حيث وسائل التعليم أو مناهج التي تقوم عليها عملية التعليم: فكانت السلطات تقوم بالخطط التعليمية دون مشاركة أهل الإختصاص. و أصبحت المحتويات التي تقدم للطلبة لا تراعي خصائص المجتمع و ثقافته و متطلبات الشغل، مما عطل إنتاج الطاقات القادرة على القيام بالعمل المنتج و المساهمة في مشاريع التنمية مما جعلها مؤسسات لصناعة الشهادات.

كما أن لوسائل الإعلام دوراً أساسياً في تكوين الهوية الثقافية للفرد، فلهذه الوسائل مسؤولية كثيرة في تكوين رأي عام في المجتمع. فأصبحت الأفراد من خلال وسائل الإعلام تقوم ببناء آمالها و ترمم مستقبلها تبعاً لما تبثها هذه الوسائل.

ففي دول العالم الثالث تقوم الأفراد ببناء طموحات و آمال كثيرة في حين تصطدم بإمكانات اقتصادية و اجتماعية محدودة و ضعيفة ما ينم حاله من عدم الرضا و

التذمر سببه فشل الكثير من المجتمعات الانتقالية في حفظ استمرار التوازن بين مطالب الأفراد، مقابل ما يستطيع النظام توفيره، و هكذا حلت الاحباطات المتزايدة محل تطلعات متزايدة.²⁶

كما أن مشاهدة الأفلام التي تغير عنصر من عناصر الثقافة تساهم في تكوين السلوك الإجرامي، كما تعمل الأفلام العاطفية على إثارة الغرائز و الشهوات، كما تعمل على مهاجمة القيم و العادات الأصلية و تصفها بالتخلف، كما تصور بعض البرامج سهولة تحقيق النجاحات دون بذل جهد، و التمسك بالصبر بل تنشر قيما مؤدبا أن نجاح كثير من الأفراد كان مرده إلى الحظ و الصدفة.²⁷ ففقوم بغرس ثقافة الإشكالية والاعتماد على الآخر.

استراتيجيات مقترحة لمنع العنف :

يمثل العنف في الجامعات مشكلة عالمية، حيث أصبحت موضوعا لافتا يتوجب البحث فيه عن حلول جذرية لاستئصاله و ليس فقط استعراضه ، للعودة إلى الجو الطبيعي التربوي الصحي فيها و البعد عن القلق و الخوف . و يلاحظ أن بعض المسببات المذكورة وسابقا يصعب إيجاد حلول مباشرة لها، و لكن يمكن تقديم بعض الحلول غير المباشرة للحد منها أو منعها، و من المقترحات المختلفة ما يلي :

- إعداد منهج بين حقلي (interdisciplinart curriculum) لمكافحة العنف، و بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة، و بحيث يتضمن الأشكال المختلفة للعنف ، و النظر إليها من زاوية واحدة، هو ما تسببه من أذى للمجتمع بشكل و للجامعة بشكل خاص، و من أمثلة المناهج الأجنبية المقترحة منهج بعنوان "حل الصراع: و بناء مهاراته"، حيث يوجه المنهج للآباء، و المعلمين ، و المرشدين ، و يكون هدفه تعليم الناس كيف يتواصلون مع الآخرين، و يتعاملون مع المشكلات و ينفسون غضبهم (يهداون)، و يتفاوضون، و يتوسطون، و كذا اقترح تصميم المناهج موضوعات مثل الأمن الوطني، الصدق، و الأمانة ، و الوفاء و السلام، و التسامح، و المحبة، بحيث يكون لها تأثير ايجابي في تفكير الطلبة .

- أن تكون هذه المناهج إجبارية من أجل تعليم مفاهيم تساعد الطلبة على التأقلم مع التغيرات الحاصلة في البيئة .

- التعليم عن بعد ، بكافة وسائله، قد يعتبر معينا على التقليل من حوادث العنف التي غالبا ما يكون سببا التجمع و إثارة البعض للبعض .

- عقد جلسات توعية لتعريف بالعنف مع طلبة السنة الأولى في بداية التحاقهم بالجامعة من قبل أعضاء هيئة التدريس ممن لهم مكانة خاصة عند الطلبة، و لهم احترامهم، و من بعض أفراد الحكومة الذين يتميزون بتقدير الشعب استماعه لهم .

- إرشاد الطلبة و توجيههم من قبل مختصين ، و على فترات مختلفة طوال العام الدراسي.

بالمؤسسات التربوية :

- عقد دورات تدريبية للأكاديميين والعاملون في الجامعة حول كيفية التعامل مع الاعتداءات ، وكيفية تمييز الأفراد ذوي الميول العدوانية والتعريف عليهم، معالجة الصراعات، والوعي الدائم لما يحدث .
- عدم السماح للغرباء بدخول الجامعة أو السكنات فيها، والتقليل من دخول طلبة الجامعات الأخرى ممن لا عمل رسمي لهم في الجامعة المعنية، وذلك من خلال وسائل مختلفة مثل استخدام كروت خاصة للدخول .
- تطبيق الإجراءات القانونية على الجميع دون استثناء (على الأفراد من جميع الأحزاب، والمستويات الاقتصادية المختلفة، وغيرها).
- إنشاء حماية بشرية (أفراد) في الممرات، وأماكن وقوف السيارات ، وتزويدهم بوسائل الاتصال السريع مع الشرطة لمنع حدوث الشغب أو استرساله، وبحيث تكون مساعدة الشرطة قبل أو أثناء العنف ليس بعده .
- وضع حماية آلية (أجهزة وأدوات مثل كاميرات مراقبة، و إضاءة جيدة في الممرات، ووسائل إرسال إشارات و إنذارات) على الأماكن الحساسة، في الجامعة .
- بث روح التسامح بين الطلبة، و التي حث عليها ديننا الحنيف، وبحيث تخفف من غلواء الحقد الذي يدفع إلى العنف في غالب الأحيان .
- نشر الديمقراطية في المناحي الجامعية المختلفة، مثل اختيار ممثلين عن الطلبة لتمثيلهم في مجالسهم، و نواب عن الشعب، ومشاركين في الأنشطة المختلفة، و رئاسة لجان معينة و غيرها.
- تبادل الطلبة المتميزين خلقا بين الجامعات الأردنية المختلفة ليقوموا بتوعية إخوانهم الطلبة من غير جامعاتهم بحيث يشعرون بالانتماء للفكرة و الدفاع عنها .
- مكافأة الملتمزين في نهاية كل فصل دراسي في احتفال خاص، و جعلهم نموذجا لبقية الطلبة وخاصة الجدد منهم .
- التعاون من قبل الجميع، إداريون و أعضاء هيئة تدريس و طلبة وأهالي، في مكافحة العنف.
- تشكيل لجان تحقيق تضم أفرادا غير العاملين في الجامعة، مثل أشخاص متقاعدين من الجيش، أو المدارس ، وغيرها.
- تعديل معايير لجان التحقيق بحيث تكون شاملة وفعالة ومناسبة للوقت الحاضر .
- وضع ضوابط ومعايير للوائح السلوك العنيف في المدرسة ، لضبط الطلبة، و عودتهم النظام قبل التحاقهم في الجامعات .
- تكثيف الأنشطة اللامنهجية و خاصة الثقافية منها التي توجه طاقات الشباب الخلاقة لأمر مفيدة.
- إتاحة الفرصة للطلبة بالحوار و إبداء الرأي في مجالات عديدة سياسية و اقتصادية وصحية و غيرها .
- تطوير نظام يسهل الاتصال مع رجال الأمن عند التهديد بالعنف .

المراجع:

- 1 ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، 2002م، ص 474
- 3 سلمى زكي الناشف. العنف في الجامعات نحو مجتمع امن مسببات و حلول، ندوة حول العنف في الجامعات، جامعة مؤتة ، الأردن، ص 02.
- 4 نايف النوايسة، الرأي، العدد 12928، ص 18، 2006م
- 5 الخيري، Jordan Times, the internet ، 1998، ص 2.
- 6 محمد شحاته و آخرون، علم النفس الجنائي، القاهرة، دار قريب للنشر و التوزيع، 2004، ص 226
- 7 سلوى، حسن العامري، تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية و اتجاههم نحو هذه الجماعات، دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1983، ص 104
- 8 سناء، خليل، المؤتمرات تسع لمنع الجريمة و معالجة المجرمين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1996، ص 68.
- 9 علي ليلي، العالم الثالث قضايا و مشكلات، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1985، ص 593-592
- 10 طلعت إبراهيم لطفي، التنشئة الاجتماعية و سلوك العنف عند الأطفال، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي السادس للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1993، ص 287.
- 11 محمد علي و آخرون، المعجم في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 450
- 13 عابد عواد الوريكات، مرجع سابق، ص 266
- 14 علي عبد الرزاق حلي، المشكلات الاجتماعية دراسة في العنف و الجريمة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 251.
- 15 أماني عبد الرحمان صالح، التطور الديمقراطي في مصر من 1970، 1981، دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات، الكلية الاقتصادية و العلوم السياسية، القاهرة، 1985، ص 153
- 16 سهير صالح الدين، الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنيا 1989، ص 68
- 17 معهد البحوث و الدراسات العربية، مشكلة البطالة في الوطن العربي، دراسة استطلاعية، القاهرة، 1991، ص 160

- 18 بوتومور، علم الإجماع، النقد الإجتماعي، ترجمة: محمد الجوهري و آخرون، القاهرة، دار المعارف 1981، ص 259
- 19 فاروق فريد أحمد، العنف السياسي و التطرق الديني في مصر و أثره على الأمن القومي، القاهرة، 1986، ص 11
- 20 اندريس العكرة، البحث عن الهوية و العنف، الفكر العربي المعاصر، (ع 17 كانون الأول) مركز الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 91
- 21 حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في مصر، دراسة كمية تحليلية مقارنة، (ع 17) الكويت، المستقبل العربي، 1988، ص 29
- 22 مختار رحاب، العوامل السوسيو ثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي، مرجع سابق، ص 200
- 23 مختار رحاب نقلا عن عبد الهادي الجوهري، علم الإجماع السياسي مفاهيم و قضايا، (ط 3) ، الاسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 25
- 24 محمد خضر عبد الفتاح، الإغتراب و التطرف نحو العنف، دراسة اجتماعية نفسية، القاهرة، دار غريب للنشر، 1999، ص 85
- 25 طريف شوقي، العنف و الأسرة المصرية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية، 1999، ص 343
- 26 الفت، حسن، الاتصال الجماهيري و تنمية العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية (ع 106) القاهرة، 1991، ص 40-41
- 27 خالد بن سعدون البشر، أفلام العنف و الإباحة و علاقتها بالجريمة ط1 الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص 23

² 'Definition of Workpace violence', Found in: Fear of violence in the workpace, the intrnet, 2006,p 1.

¹² Meghabi Abd-Gani, culture et personnalité, Algerienne de Massinissa a Nas jours, Alger,ED .ENAL.o p u. 1986. P60